



## اختصاصات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### \* بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

تحتخص لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل ما من شأنه تعزيز وتنمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مملكة البحرين، ويمكن إيجاز أهم اختصاصات فيما يلي:

1. إعداد مقترنات وتوصيات لجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية في كل ما من شأنه حماية ورعاية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لرفعها للجهات المختصة.
2. إبداء الرأي في المواقف المتعلقة بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تحال إليها أو تعرض عليها من الرئيس.
3. دراسة الأوضاع الاقتصادية للمواطن والمقيم في مملكة البحرين من حيث مستوى الدخل والأسعار ووضع مقترنات وتوصيات لجلس المفوضين بالمؤسسة لرفعها إلى الجهات المختصة.
4. تقييم مناهج التعليم وإبداء الملاحظات بشأنها لتطويرها وفق المعايير الدولية.
5. دراسة وتقييم وإبداء الرأي في مدى التقدم الملموس في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مملكة البحرين، ومتابعة قضايا الرأي العام وبرامج الإعلام ذات الصلة.
6. مراجعة الضمانات القانونية لممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واقتراح التوصيات المناسبة، ومتابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووضع المقترنات والتوصيات والملاحظات اللازم لسلامة تطبيقها.
7. إبداء الرأي في انضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومراجعة التحفظات التي تكون قد أبدتها مملكة البحرين على بعض نصوص الاتفاقيات التي سبق أن انضمت إليها.
8. دراسة التشريعات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف تطويرها بما يضمن رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطن والمقيم إلى الحد الذي يحقق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
9. آية اختصاصات أخرى تحال للجنة من الرئيس أو من مجلس المفوضين بالمؤسسة.

\* اعتمد بموجب القرار رقم (3) لسنة 2013.